1 أكتوبر (تشرين أول) 2020

رسالة مفتوحة إلى الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة بمناسبة الذكرى العشرين للقرار 1325 (2000)

السادة السفراء،

منذ عشرين عامٍ مضت، صنع مهندسو القرار 1325 التاريخ ليس فقط من خلال الاعتراف بالواقع الوحشي وغير المتناسب للنزاع على النساء والفتيات حول العالم، ولكن أيضاً من خلال الاعتراف بأهمية " المشاركة المتساوية" للنساء في جميع نواحي السلام والأمن. ومع ذلك، وبمراجعة المبادئ الأساسية لأجندة المرأة والسلام والأمن، فمن الواضح أنه وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، لكن هذه الكلمات ظلت خطاباً بلاغياً أكثر منها حقيقة معاشة ل 246 مليون امرأة وفتاة تعيش تحت النزاع حول العالم.

ومن بين البيانات التي ألقتها أكثر من 138 قائدة مجتمع مدني من 32 بلد أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حتى الآن، كانت المشاركة المتساوية للنساء هي المطلب الرئيسي. لقد سمعتم كيف طالبت النساء في شمال كيفو بحقهن في المشاركة بالعملية السلمية في جمهورية الكونجو الديمقراطية، فقط ليتم إخبارهن بأن هناك "طرفين فقط للنزاع،" وبأن النساء لسن من أي منهما. كما سمعتم النساء الأفغانيات يناشدن المجتمع الدولي للوقوف بجانبهن وضمان عدم التنازل عن حقوقهن من أجل اتفاقية سلام. ومن نساء سوريات ويمنيات وسودانيات يتحدثن بصوت واحد حول انعدام فرص تحقيق أي مستقبلٍ ديمقراطيّ في بلادهن دون المشاركة المتساوية للنساء.وأيضاً لقد طالب المجتمع المدني النسوي بمشاركةٍ وتمثيلٍ أكبر لجميع المجموعات بما فيها تلك الأكثر تهميشاً—على سبيل المثال، للمجتمعات الاثنية في ميانمار والنساء المنحدرات من أصول أفريقية والمجتمعات الأصلية والريفية والمتنوعة الهويات الجندرية في كولومبيا و النساء الفلسطينيات اللواتي عشن أطول احتلالٍ في العالم.

إنّ رسالتهنّ الجامعة واضحة: لقد فشلت عمليات السلام الرسمية بشكل منهجي في إشراك النساء، وبذلك فقد كررت التمييز وانعدام المساواة الذين سببا النزاع والعنف في المقام الأول.

لدينا 20 عاماً من الأدلة حول أسباب وتداعيات انعدام المساواة بين الجنسين وإقصاء النساء. سبع وتسعون في المائة من النزاعات المسلحة حصلت في سياقات ذات مستوياتٍ عاليةٍ من التمييز الجنسي و قد أكدت البحوث مراراً وتكراراً بأنّ انعدام المساواة بين الجنسين يعد واحداً من الأسباب الأساسية للنزاع. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ تداعيات استبعاد النساء من عمليات السلام واضحة بشكل متساوٍ في النزاعات حول العالم: اتفاقيات السلام الثمان في جمهورية أفريقيا الوسطى التي تم تبنّيها في عدة سنواتٍ ومبادرات السلام التسع التي تم تبنّيها في ليبيا في السنوات الخمس الماضية، كلاهما فشلتا في الإشراك الحقيقي للنساء وكلا النزاعين يستمران بالتدهور. ولقد شهدنا عمليات إقصائية مماثلة في سياقاتٍ مثل هيتي والعراق والصومال، مؤديةً لنفس النتيجة: العمليات التي تفشل في مشاركة جميع أعضاء المجتمع تنتهي باتفاقياتٍ لا تعكس أولوياتهم وحقوقهم، مما يمهد الطريق لنزاعاتٍ مستقبلية.

إن الهدف من أجندة المرأة والسلام والأمن هو تحقيق السلام والأمن المستدامين لجميع الناس. ولذلك فإن منع حصول النزاع و ضمان استمرار السلام يعدان السببان الأساسيان للإشراك و المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء بمختلف تنوعاتهن.

تعني المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة الإشراك المباشر و الجوهري والرسمي لنساءٍ ذوات خلفيات متنوعة كي يستطعن التأثيرعلى نتائج المفاوضات والعمليات الأخرى وتنفيذها. فالمشاركة دون القدرة على التأثيرعلى النتائج ليست مشاركة، وإنما مراقبة. يتطلّب ضمان المشاركة الهادفة تفكيك عدم المساواة الممنهج والتمييز. كما يتطلب معالجة الحواجز التي تقف أمام المشاركة بما فيها الهيكليات الأبوية والعنف الجنسي وذلك القائم على النوع الاجتماعي ضمن السياقات التي تقوم فيها عمليات السلام، بالإضافة إلى الضمان الفعال لمشاركة النساء ذوات الخلفيات المتنوعة.

تواجه النساء المدافعات عن حقوق الانسان ولاسيما المدافعات عن حقوق الأرض والبيئة وبانيات السلام والمجتمع المدني اليوم قمعاً متزايداً حول العالم-- فمثلاً ازداد قتل الناشطات في كولومبيا بنسبة 50 في المائة في سنةٍ واحدةٍ ، كما يستمر القمع الموثق والمنهجي للنساء اللاتي تُجاهرن بمعارضتهن للأطراف المتصارعة في بلادٍ كاليمن وليبيا بكونه عارضاً وسبباً رئيسياً لإغلاق الفضاء المدني في تلك السياقات. إنّ التهديدات والهجمات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وبناة السلام غير مقبولةٍ وتهدف لتثبيط مشاركتهم وقيادتهم ولا سيّما في السياقات التي يتعين على النساء فيها التغلب على المعوقات الثقافية والسياسية والاقتصادية وغيرها لدخول الحياة العامة. ولذلك من المهم الدفاع عن والإقرار بدورهن المستقل والأساسي في تعزيزحقوق الانسان ومنع النزاع وضمان السلام.

في الذكرى العشرين لتبني القرار 1325، نضم أصواتنا إلى أصوات النساء القائدات والناشطات حول العالم للتأكيد على مبدأ تأسيس أجندة المرأة والسلام والأمن-- لا شيء أقل من المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء في جميع نواحي السلام والأمن.

ونحن نتفق مع الأمين العام جوتيرس بأنّ "انعدام مساواة المراة يجب أن يخجلنا جميعاً" ونرحب بالتزامه "ببذل كل ما في وسعه لضمان تمثيل النساء في جميع نواحي اتخاذ القرار في الأمم المتحدة بما فيها عمليات السلام." وبينما يتّخذ المجتمع الدولي خطواته التالية لمواجهة التحديات الجديدة للسلام والأمن بما فيها التغير المناخي وأزمات الصحة العامة كفيروس كوفيد-19، فمن المهم أن تولي جميع العمليات الأولوية لمشاركة المرأة.

نحث جميع الدول الأعضاء والأمم المتحدة والقادة الدوليين على الالتزام بدعمهم السياسي الكامل لجعل مشاركة المرأة المباشرة والرسمية شرطاً في جميع عمليات السلام التي تدعمها الأمم المتحدة واتخاذ جميع الخطوات الممكنة لضمان مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والهادفة في جميع عمليات السلام والأمن.

ويمكن تحقيق المشاركة المباشرة والرسمية للنساء من خلال:

• **إعطاء الأولوية وتوفير الموارد والدعم النّشط للمشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء والفتيات** بكامل تنوعهن في جميع جوانب السلام والأمن، بما في ذلك جهود منع نشوب النزاعات وعمليات السلام وتنفيذ اتفاقات السلام.

• **بناء جميع سياسات واستراتيجيات وبرامج السلام والأمن حول مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي**، بما في ذلك من خلال ضمان النطاق الكامل لجميع حقوق الإنسان للمرأة في السياقات الإنسانية و المتأثرة بالنزاع.

• **منع التهديدات والعنف ضد القيادات النسائية المتنوعة والمدافعات عن حقوق الإنسان وبانيات السلام** ، مما قد يردعهن عن المشاركة المستقبلية في عمليات السلام والأمن، بما في ذلك من خلال الإشادة بعملهن ودورهن في تعزيز السلام وحقوق الإنسان.

• **تحميل جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى ذات الصلة، المسؤولية** عن ضمان المشاركة المباشرة للنساء المتنوعات في جميع عمليات السلام والعمليات السياسية، من التصميم إلى المراقبة والتنفيذ.

بالفعل، سنة 2020 لا مثيل لها، بما في ذلك دعوات الحركات الاجتماعية القوية مطالِبةً بالعدالة الاجتماعية وداعيةً للتغيير العميق والهيكلي لمعالجة العديد من أوجه عدم المساواة التي كشفت عنها جائحة عالمية غير مسبوقة. إنّ العالم يتغير وعلى جميع الأطراف الدولية بما فيهم مجلس الأمن والأمم المتحدة التغيّر معه—الآن أكثر من أي وقت مضى، إن الإقصاء مهما كان نوعه غير مقبول وخاصةً في قضايا السلام.

يتطلّب الطريق نحو السلام المستدام والمساواة بين الجنسين تحولاً هيكلياً واحتراماً لحقوق الانسان بالإضافة إلى المسؤولية الجماعية والمساءلة والمشاركة الشاملة والهادفة للمجتمعات المتأثرة بالصراع. في أكتوبر 2020، وقبل تبني القرار 1325، دعت الحركات النسوية والمناصرات لحقوق المرأة حول العالم إلى الاعتراف بالعمل الذي تقوم به النساء بانيات السلام وبحقهن المتساوي بالمشاركة في كل عمليات السلام، مع العلم أنّ التمثيل المتساوي يوفربنيةً أساسيةً لتحقيق هذه الأهداف. قبل 20 عام ، اتخذ هذا المجلس خطوةً أولى جريئةً باعتماد القرار 1325. واليوم ، ندعوكم لضمان التنفيذ الكامل للأجندة التي وضعناه بشكل جماعي.

بإخلاص،

NGO Working Group on Women Peace and Security

The NGOWG coalition members are: Amnesty International; CARE International; Center for Reproductive Rights; Consortium on Gender, Security and Human Rights; Cordaid; Global Justice Center; Global Network of Women Peacebuilders; Global Partnership for the Prevention of Armed Conflict; Human Rights Watch; International Alert; MADRE; Nobel Women's Initiative; OutRight Action International; Oxfam; Refugees International; Women Enabled International; Women's Refugee Commission; and Women's International League for Peace and Freedom.